

هو يسيل منها كالكتابة والخطابة وما إلى ذلك وليس كل الصفات التي خلقها الله من قيام وقعود وبياض وسواد وهلم جرا .

وسواء أكان القصر حقيقيا أم إضافيا فإن دلالة بعامة محدودة وهي إثبات شيء بشيء ونفى ما عداه عنه ، ومن ثم ليس من المستساغ في رأينا الحديث عن جدولى القصر الحقيقى فى الإبانة عن التعبير عن الحقائق الأدبية والمعانى الشعرية وأنه فى هذا أوسع أفقا وأشمل مجالا من القصر الإضافى المرتبط غالبا بالأحوال الخطابية والاختبار ومجالات المجاذبات فى الاعتقادات<sup>(٣٩)</sup> . فمثل هذا القول يغالى كثيرا فى تقدير أسلوب القصر ودلالته فى الكلام .

على أن هناك نقطة مهمة ينبغى الوقوف عندها فى هذا الموضوع وهى لا تتعلق بمنهج البلاغيين المتأخرين فى معالجة أسلوب القصر ، وإنما تتعلق بفكرة أقرها عبد القاهر ورددها البلاغيون من بعده ، وهى أن دلالة « إنما » على النفى والإثبات أو القصر ، دلالة ثابتة لا تتخلف فى أى أسلوب ، أو أنها دلالة وضعية ، كما صرح بذلك بعضهم ، مستندين فى ذلك إلى أدلة لغوية من القرآن والشعر . ومع وضوح هذه الأدلة وقوتها فإن الذى يبدو لنا أن هذه الدلالة ليست وضعية كما ذهبوا ، وإنما ترتبنا إلى حد كبير بالسياق ، وحينئذ قد تفيد القصر ، وقد تفيد تأكيد مضمون الجملة فحسب . وهذا رأى سبق إليه أبو حيان الأندلسى ( ٦٥٤ - ٧٥٤ هـ ) لكنه كان قاسيا فى نقد رأى المخالفين الذين قالوا بإفادتها للحصر إذ قال : « وفى ألفاظ المتأخرين من النحويين وبعض أهل الأصول أنها للحصر ، وكونها مركبة من « ما » النافية دخل عليها « إن » التى للإثبات ، فأفادت الحصر ، قول ركيك فاسد صادر عن غير عارف بالنحو . والذى نذهب إليه أنها لا تدل على الحصر بالوضع ، كما أن الحصر لا يفهم من أخواتها التى كُفَّت بما ، فلا فرق بين « لعل زيدا قائم » و « لعل ما زيد قائم » فكذلك « إن زيدا قائم » و « إنما زيد قائم » ، وإذا فهم حصر فإنما يفهم من سياق الكلام ، لا أن « إنما » دلت عليه - وبهذا الذى قررناه يزول الأشكال الذى أوردوه فى نحو قوله

(٣٩) انظر الدكتور محمد أبو موسى ، دلالات التراكيب ( مكتبة وهبة ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م ) ص ٣١ .